



آفاق اقتصادية

Āfāqiqtiṣādiyyat

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن  
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدارالكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

## العوامل المؤثرة على سيولة المصارف التجارية

دليل تجريبي من دول مجلس التعاون الخليجي

د. عبد الله رجب الفاضلي

aralfadli@elmergib.edu.ly

كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب

د. مصطفى أبوزيد مفتاح

m.abusaa@eps.misuratau.edu.ly

كلية الاقتصاد والتجارة/ الجامعة الأسمرية الإسلامية

المؤلفون Authors

### Cite This Article:

إقتبس هذه المقالة (APA):

الفاضلي، عبد الله رجب و مفتاح، مصطفى أبو زيد. (2022). العوامل المؤثرة على سيولة المصارف التجارية دليل تجريبي من دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة آفاق اقتصادية. [16]8. 151-134.

## العوامل المؤثرة على سيولة المصارف التجارية

### دليل تجريبي من دول مجلس التعاون الخليجي

#### المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على سيولة المصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد اعتمد الجزء التجريبي من الدراسة على تحليل الإنحدار المتعدد لبيانات بانل متوازنة تم الحصول عليها من 61 مصرفا تجاريا مدرجا في أسواق الأوراق المالية بالمنطقة قيد الدراسة للفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، وتم استخدام طريقة العزوم المعممة (Generalized Method Of Moments (GMM) وبالتحديد طريقة مقدر الفروق للعزوم المعممة ذات المرحلتين (Two Step Difference GMM)، وأظهرت النتائج أن متغيري الودائع إلى إجمالي الأصول وجودة الأصول لهما تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على سيولة المصرف، كما أظهرت النتائج أن متغيري العائد على متوسط حقوق الملكية ونسبة التكلفة إلى الدخل لهما تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على سيولة المصرف، كما تؤكد النتائج أيضا وجود اثر ايجابي ومعنوي لكل من معدل التضخم، والنمو الإقتصادي، وأسعار النفط على سيولة المصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتؤكد هذه النتائج على أن السيولة المصرفية تتأثر بالعديد من العوامل سواء كانت داخلية أو خارجية، وبناء على ذلك وعلى النتائج التي تم التوصل إليها فإن الدراسة توصي بزيادة الإهتمام بقياس آثار السمات والاستراتيجيات التنظيمية والرقابية والعوامل الداخلية والخارجية التي تعتبر محددات محتملة للآداء، نظراً لأهميتها في تعزيز وتحسين القطاع المصرفي.

الكلمات الدالة: السيولة المصرفية، المصارف التجارية، بيانات البانل، طريقة العزوم المعممة (GMM).

---

**Factors affecting the liquidity of commercial banks:**  
*Empirical Evidence from the Gulf Cooperation  
Council (GCC) Countries*

**Abstract**

This study aimed to measure the factors affecting the liquidity of commercial banks operating in the Gulf Cooperation Council (GCC) countries. The empirical part of the study was based on multiple regression analysis of balanced panel data were obtained from 61 commercial banks listed on GCC stock exchanges during the period (2011-2020). The Generalized Method of Moments (GMM) was used, specifically the two-step difference (GMM) method. The results showed that deposits to total assets and asset quality have a positive and statistically significant impact on the bank's liquidity, while return on average equity ratio (ROAE) and the ratio of cost to income have a negative and statistically significant impact on the bank's liquidity. The results also showed that the inflation rate, economic growth, and oil prices have a positive and significant impact on bank liquidity operating in the GCC. These results confirm that bank liquidity is affected by several internal and external factors. Therefore, the study recommends that increasing attention to measuring the effects of regulatory and supervisory features and strategies, also internal and external factors that are considered potential determinants of performance, given their importance in enhancing and improving the banking sector.

**Key Words:** Bank liquidity; Commercial banks; Panel data; Generalized Method of Moments (GMM).

## 1 - تمهيد:

من المثير للاهتمام ملاحظة أنه في مجال الصناعة المصرفية، هناك علاقة وثيقة بين مصادر الأموال (الخصوم) واستخداماتها (الأصول)، كما تعتبر الموارد المالية المتوفرة ومكوناتها محددًا أساسياً لحجم ونوع استثمارات المصارف التجارية، حيث إن الجزء الأكبر من الموارد المالية للمصارف التجارية هي ودائع تحت الطلب والتي يجب توفيرها بمجرد طلبها، وفقاً لذلك، يجب أن يكون المصرف مستعداً لتقديمها في أي وقت، وتعتبر هذه الميزة من أهم المزايا التي تتصف بها المصارف التجارية عن مؤسسات الأعمال الأخرى (هندي، 2002)، في حين أن مجرد إشاعة أن السيولة غير متوفرة في أحد المصارف يمكن أن تدمر ثقة المودعين وتجعلهم يقومون بسحب ودائعهم فجأة مما قد يؤدي إلى إفلاس ذلك المصرف، والتاريخ غني بالدروس في هذا الصدد.

حيث إن المصارف التجارية هي مؤسسات مالية تركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، وبهذا، المصرف هو وسيط بين أولئك الذين لديهم فائض من المال وأولئك الذين يحتاجون إلى هذا المال، على الرغم من أن المصارف التجارية ليست الوسيط الوحيد في هذا الصدد إلا أنها تتمتع بخصائص معينة تميزها عن المؤسسات المالية الأخرى، وترتبط هذه الخصائص بالربحية والسيولة والأمان، وتعد هذه الخصائص مهمة لأن لها تأثير معقول على تكوين السياسات المتعلقة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها المصارف التجارية بما في ذلك قبول الودائع ومنح القروض والاستثمار في المجالات الأخرى، وكانت المصارف التجارية دائماً أهم الوسطاء الماليين بين المدخرين والمستثمرين (Raghavendra, 2011).

بما أن هدف الربحية يتعارض مع السيولة والأمان، فإن سياسة الاستثمار الجيدة تحقق توازناً حكيماً فيما بينها، لذلك يجب على المصرف أن يضع سياسته الاستثمارية بطريقة تضمن سلامته وسلامة سيولة أمواله مع تعظيم أرباحه، فارتفاع مستويات السيولة تولد مشكلة انخفاض توظيف الموارد النقدية، وعلى النقيض قد تواجه المصارف مشكلة عدم تلبية المسحوبات النقدية في حالة انخفاضها، ولذلك فإن إدارة المصرف مطالبة بإدارة سيولته وتقدير احتياجاته منها (بخيت 2018).

إن جوهر نشاط المصارف التجارية يتحدد بالكيفية التي تقوم بها بالاستخدام الأمثل لمواردها المالية وتحقيق التوازن بين السيولة والربحية (بخيت وعزالدين، 2018)، وإذا كان النظام المالي لبلد ما منظماً جيداً فيجب أن يشير إلى تحسنات في الأداء، والتوسع في كمية الموارد المالية التي تنتقل من وحدات الادخار الفائضة إلى وحدات الاقتراض التي تعاني من عجز، وتحسين فئة الخدمات للمستهلكين (Levine, et al., 2000).

يعتمد القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص على ودائع مستقرة نسبياً كمورد مالي رئيسي للمصارف التجارية (Khamis & Oulidi, 2010)، بالإضافة إلى ذلك، لعبت دول مجلس التعاون الخليجي دوراً نشطاً في التنمية الاقتصادية من خلال توفير السيولة الكافية لتمويل النمو في الأعمال الاقتصادية في فترة الازدهار النفطي التي سبقت الأزمة المالية، وتحسن الإيداع المباشر للودائع الحكومية في القطاع المصرفي (Al-Hassan, & Oulidi, 2010).

السيولة هي مقدرة المصرف على الوفاء لسحوبات المودعين وتلبية احتياجات الممولين في الوقت المناسب وبدون بيع استثماراتها أو الاضطرار إلى الاقتراض بدرجة الخسارة (كرومي، 2017)، والسيولة هي قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية دون خسارة الأصول أو تكبد خسائر غير مرغوب فيها (Moussa, 2015).

على هذا تتحدد المشكلة البحثية لهذه الدراسة بناء على أهمية السيولة بالقطاع المصرفي، حيث تعتبر السيولة المصرفية من أهم الجوانب وأكثرها إثارة للجدل في تنظيم القطاع المصرفي الدولي بعد الأزمة المالية العالمية، لذلك أصبحت مصدر قلق كبير للمصارف التجارية (Al-Homaidi, et al., 2019).

وفي ظل العولمة والمنافسة سواء كانت محلية أو أجنبية أصبحت المصارف التجارية عرضة للعديد من العوامل كالمخاطر والأزمات المصرفية المعاصرة، التي تنشأ نتيجة لعوامل داخلية مرتبطة بنشاط المصرف نفسه أو لعوامل خارجية كالبيئة التي يعمل بها، لذلك، يتعين على المصارف التجارية أن تأخذ في الاعتبار العوامل التي تؤثر على عامل سيولتها من أجل تحديد هيكلها وضمائمها ومرضٍ من استخدام مواردها وحماية الموردين ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية التي تعتبر محددات محتملة للسيولة المصرفية، لذلك فإن الهدف من هذه الدراسة هو فحص العوامل المؤثرة على السيولة المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن أجل تحقيق هذا الغرض فإن الدراسة تحاول الأجابة عن السؤال الآتي:

ما هو أثر العوامل الخاصة بالمصرف (الداخلية) وعوامل الإقتصاد الكلي (الخارجية) على السيولة المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي؟

## 2- الأدبيات والدراسات النظرية والتجريبية السابقة:

اجتذب التسارع الهائل والشامل ونمو الاستثمار في المؤسسات المالية انتباه العديد من المحللين الماليين وصانعي السياسات المالية والنقدية في الآونة الأخيرة ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أهميتها في التنمية الاقتصادية الشاملة، وهذا يجعل الأبحاث المتعلقة بأداء المصارف التجارية حاسمة في القرن الحادي والعشرين، ولطالما كانت المصارف التجارية أهم الوطاء الماليين بين المدخرين والمستثمرين، حيث إن قدرتها على خلق السيولة من خلال عقود الإيداع هي السمة المميزة لها (Van den Heuvel, 2008)، جعلت العديد من الباحثين المهتمين بالصناعة المصرفية يجرون دراسات مختلفة لاختبار العوامل المؤثرة على السيولة والأداء المصرفي بشكل عام، واختلفت تلك الدراسات من حيث العينات والمحددات وطرائق القياس، واختلفت معها النتائج من دراسة إلى أخرى.

و تنقسم الدراسات التي تفحص العوامل التي تؤثر على السيولة إلى مجموعتين، الأولى تخص العوامل الداخلية الخاصة بالمصرف نفسه مثل كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والودائع، وحجم المصرف، والثانية تخص العوامل الخارجية المتمثلة في مؤشرات الإقتصاد الكلي كالتضخم، والناتج المحلي الإجمالي، وسعر الفائدة، وسعر الصرف.

تركز بعض الدراسات التجريبية على مجموعة واحدة من المتغيرات، بينما ركز البعض الآخر على المجموعتين من المتغيرات، بالإضافة إلى ذلك، ركزت العديد من الدراسات على الأنظمة المصرفية الخاصة بكل دولة على حدة، في حين ركزت دراسات أخرى على مجموعات من البلدان، وكانت هناك نتائج متناقضة مع اختلافات كبيرة عند قياس العوامل المحددة لعامل السيولة المصرفية، على سبيل المثال يظهر هذا الاختلاف في حالة حجم المصرف وأثره على السيولة المصرفية، حيث أظهرت بعض الدراسات بالنسبة لحجم المصرف أن علاقته غامضة نسبياً أو لا تجد أي أثر له على السيولة المصرفية مثل (Hackethal, et al., 2010; Vodová, 2011b; Moussa, 2015). ومع ذلك، فقد أظهرت بعض الدراسات أن حجم المصرف له أثر سلبي على سيولة المصارف التجارية مثل (Vodová, 2012; Vodová, 2013; Choon et al., 2013). بينما وجدت دراسة (Malik & Rafique, 2013) علاقة إيجابية ومعنوية إحصائياً بين السيولة المصرفية وحجم المصرف.

فيما يتعلق بمعامل كفاية رأس المال، تشير الأدلة التجريبية المقدمة من (Vodová, 2011a ; Vodová, 2012) إلى وجود علاقة إيجابية ومهمة بين مستوى كفاية رأس المال والسيولة المصرفية، بينما تم العثور على علاقة سلبية بين مستوى كفاية رأس المال والسيولة من قبل (Choon et al., 2013; Cucinelli, 2013; Vodová, 2013; Delechat et al., (2014); Bhati, & Jitaree, (2015)؛ وهذه النتائج في تناقض ملحوظ مع التقديرات وهذا قد يرجع إلى الاختلافات بين البلدان (أي بين اقتصاد وآخر).

إلى جانب عامل رأس المال هناك عامل الربحية الذي يعتبر الهدف الرئيس لنشاط أي مصرف تجاري، هذا الهدف مشابه للسيولة من حيث أن محاولة المصرف لتحقيق ربحية أعلى ستؤدي إلى تآكل السيولة والعكس صحيح (Adebayo et al., 2011)، ومع ذلك فقد لاحظ (Vodová, 2012) إن الربحية تؤثر سلباً على سيولة المصرف، وبالعكس بالنسبة للدراسات التي أجراها كل من (Vodová, 2013), Choon et al., (2013) (Moussa, 2015)، التي تشير إلى وجود أثر إيجابي للربحية على السيولة المصرفية.

فيما يتعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلي، قام (Singh & Sharma, 2016) بفحص محددات السيولة باستخدام المتغيرات الكلية والجزئية في المصارف الهندية ووجد أن متغيرات الاقتصاد الكلي (باستثناء البطالة) كان لها التأثير الأكبر على السيولة المصرفية.

كذلك دراسة (Hackethal et al., 2010) هدفت إلى فحص محددات خلق السيولة المصرفية في القطاع المصرفي الألماني، وأظهرت نتائجها أن مؤشرات الاقتصاد الكلي لها التأثير الأقوى على السيولة المصرفية.

بناءً على المراجعات الأدبية للدراسات السابقة ذات العلاقة كانت نتائج هذه الدراسات في تناقض ملحوظ مع التقديرات وقد يكون بسبب عدم تجانس العينات التي تم النظر فيها، وقد يعكس التباين في نتائج الأبحاث التجريبية إلى حد كبير الاختلافات في مجموعات البيانات ونطاق التحليل والاختلافات بين البلدان.

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي نمواً اقتصادياً هائلاً في العقود الماضية، كما تشترك الخصائص الاقتصادية لهذه الدول في عدد من القواسم المشتركة كالتطور التاريخي والثقافي (Khamis et al., 2010).

لقد شهدت الفترة من 1980 إلى 2010 ارتفاعاً في أسعار النفط، نجم عنه حدوث طفرات مالية كبيرة لدول الخليج، مما أدى إلى تعزيز القطاع المالي وأدى إلى تطورات مهمة في التمويل، وبنية تحتية جديدة للقطاع المالي، حيث تحسنت الودائع الحكومية في القطاع المصرفي، هذا بالإضافة إلى السيولة العالية ورأس المال الجيد والاعتماد المنخفض على الخصوم الأجنبية، كما يمثل النظام المالي ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بعد قطاع البترول (Al-Musalli & Ismail, 2012)، وقد أثبت القطاع المصرفي لهذه الدول مرونته وصحته التنظيمية في مواجهة مجموعة واسعة من الصدمات والازمات الاقتصادية.

نظراً إلى هيكلها الصناعي المصرفي المميز تعتبر الدول الخليجية بيئة مثيرة للاهتمام، واستكمالاً للدراسات المذكورة أعلاه والتي قام معظمها بقياس تأثير التباين وفقاً لهياكل الإنتاج الخاصة بكل منها، فإن إدراج أسعار النفط في الدراسة الحالية يقدم مساهمة كبيرة في الأدبيات، نظراً لاعتماد الدول قيد الدراسة على إنتاج النفط.

بناءً على ذلك، تملأ هذه الدراسة فجوة مهمة في الأدبيات لأنها تتضمن العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تم اقتراحها في الأدبيات كمحددات محتملة ومدى تأثيراتها على عامل السيولة والذي يعتبر أحد أهم محددات نشاط المصارف التجارية، بالإضافة إلى أسعار النفط لتعكس الطابع الاقتصادي الكلي للمنطقة.

### 3-البيانات والمنهجية:

الغرض من هذه الدراسة هو تحليل تجريبي لاكتشاف العوامل المؤثرة على سيولة المصارف التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال فحص العوامل الخاصة بالمصرف والمتمثلة في ( الربحية، كفاية رأس المال، الكفاءة التشغيلية، الودائع، جودة الأصول، وحجم المصرف)، وعوامل الاقتصاد الكلي والمتمثلة في (معدل التضخم السنوي، والنتاج المحلي الإجمالي، وأسعار النفط).

#### 1-3 البيانات والعينة:

تستند هذه الدراسة إلى المصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، عمان، الكويت، قطر)، خلال الفترة من 2011 إلى 2018، وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية لـ 62 مصرف تجاري مدرجة في أسواق الأوراق المالية بالبلدان قيد الدراسة، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بالمصارف قيد الدراسة من قاعدة بيانات ORBIS التي يحتفظ بها Bureau Van Dijk، وتم الحصول على بيانات معدل التضخم، والنتاج المحلي الإجمالي من قاعدة بيانات البنك الدولي World Bank، وتم الحصول على بيانات مؤشر أسعار النفط من منظمة البلدان المصدرة للنفط OPEC.

#### 2-3 وصف المتغيرات:

تستخدم هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات التي من المتوقع أن يكون لها تأثير مهم على السيولة المصرفية، ويرد وصف للمتغيرات في الجدول رقم 1، بما في ذلك معلومات حول مؤشر القياس والرمز والعلاقة المتوقعة مع المتغير التابع والمتمثلة بالسيولة للمصارف التجارية.

جدول 1: ملخص متغيرات الدراسة

الرمز	المتغيرات	المؤشر	النتيجة المتوقعة
المتغير التابع: نسبة السيولة المصرفية			
LIQ	الأصول السائلة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول		
المتغيرات المستقلة			
المتغيرات الخاصة بالمصرف			
ROAE	الربحية	العائد على متوسط حقوق الملكية	سلبية
CAR	كفاية رأس المال	إجمالي رأس المال كنسبة مئوية من الأصول المرجحة بالمخاطر	إيجابية
OE	الكفاءة التشغيلية	مصارييف التشغيل كنسبة مئوية من صافي الإيرادات	سلبية
DEP	الودائع	الودائع كنسبة مئوية من متوسط إجمالي الأصول	إيجابية
AQ	جودة الأصول	القروض المتعثرة كنسبة مئوية من إجمالي القروض	سلبية
SIZE	حجم المصرف	الوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف	سلبية
متغيرات الاقتصاد الكلي			
INF	معدل التضخم	معدل التضخم على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلك	؟
GDP	النتاج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي	إيجابية
OP	أسعار النفط	السعر الحقيقي لسلة الأوبك	إيجابية

#### 3-3 التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

3-3-1 المتغير التابع: المتغير التابع المستخدم في هذه الدراسة لقياس معدل السيولة والتمويل في المصارف التجارية هو:

- نسبة السيولة **Liquidity Ratio (LIQ)**: مؤشر السيولة المستخدم في هذه الدراسة هو نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، وهذا المعدل هو مقياس لقدرة المصرف على امتصاص صدمات السيولة العامة، ويعكس هذا المؤشر قدرة المصرف على مواجهة عمليات السحب المفاجئة، ويوضح المعدل الأعلى لهذه النسبة أن المصرف أكثر قدرة على امتصاص صدمات السيولة ويظهر أنه في وضع أفضل لمواجهة عمليات السحب المفاجئة (Chagwiza، 2014)، ومن الدراسات السابقة التي استخدمت هذا المتغير المعبر عن السيولة المصرفية أيضا هي، (Vodova (2011, 2012, 2013), Moussa (2015), Munteanu, I. (2012), (Singh and Sharma (2016).

### 3-3-2 المتغيرات المستقلة (التفسيرية):

بناء على الدراسات التجريبية السابقة التي فحصت محددات السيولة المصرفية، نستخدم في هذه الدراسة المتغيرات التي تقع أساسا في مجموعتين، هي العوامل الخاصة بالمصرف ومؤشرات الاقتصاد الكلي.

#### (أ) العوامل الخاصة بالمصرف:

- الربحية **Profitability (ROAE)**: مؤشر الربحية المستخدم في هذه الدراسة هو العائد على متوسط حقوق الملكية، وهذا المعدل هو مقياس جيد للربحية والكفاءة الإدارية طالما أن الهدف هو تعظيم صافي الثروة، وفقا لنظرية التمويل هناك ارتباط سلبي بين الربحية والسيولة (Vodová, 2011)، وهذا يعني أنه مع زيادة ربحية المصرف سوف تقل سيولته، وبالتالي يتوقع وجود علاقة سلبية بين العائد على متوسط حقوق الملكية ونسبة السيولة المصرفية.

- نسبة كفاية رأس المال **Capital Adequacy (CAR)**: في هذه الدراسة يتم استخدام نسبة إجمالي رأس مال المصرف فيما يتعلق بأصوله المرجحة بالمخاطر كمؤشر لكفاية رأس مال المصرف، هذا المؤشر يعكس قدرة المصرف على تحمل الصدمات الاقتصادية والمالية، كما يشير إلى مقدار رأس المال الذي يجب على المصرف الاحتفاظ به لامتناع الخسارة والتهديد، نسب كفاية رأس المال هي مؤشرات لقدرة المصرف على استيعاب الخسائر المالية والمخاطر وتعمل على تعزيز الاستقرار المالي والحماية ضد الظروف غير السارة (Rai et al., 2018)، وتخلق نسبة رأس المال المرتفعة للمصارف إشارة إيجابية للجمهور الخارجي وتجذب المزيد من الودائع، وبشكل عام هناك علاقة إيجابية بين رأس المال المصرفي والأداء المصرفي (Gul, 2011)، وبالتالي، نتوقع علاقة إيجابية بين نسبة كفاية رأس المال والسيولة ومن ثم، يمكننا القول أنه مع زيادة رأس المال تزداد أيضا سيولة المصارف التجارية.

- الكفاءة التشغيلية **Operating Efficiency (OE)**: في هذه الدراسة يتم استخدام نسبة التكلفة إلى الدخل **(OE)** كمؤشر للكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية، ويعد هذا المعدل مقياسا مهما لتقييم المصارف، لأنه يعكس مدى كفاءة المصرف في إدارة التزاماته وأصوله داخليا وتقليل النفقات عند التحوط مقابل أبعاد المخاطر الخاصة بها، وبمعنى آخر، تعكس مدى نجاح المصرف في تقليل النفقات أو التكلفة التي يدفعها المصرف مقابل الأموال. (Javaid & Alalawi, 2018).

- الودائع **Deposits (DEP)**: الجزء الأكبر من الموارد المالية للمصرف هي الودائع، والتي يجب توفيرها عند الطلب، ويجب أن يكون المصرف مستعدا لتوفير الودائع في أي وقت، وتماشيا مع الدراسات السابقة يتم قياس هذا



المعدل بحساب الودائع (الودائع تحت الطلب والودائع لأجل) كنسبة مئوية من إجمالي الأصول (Bonner et al., 2016; Moussa, 2015; Singh & Sharma, 2015)، وبالتالي، من المتوقع أن يكون لنسبة الودائع كنسبة مئوية من إجمالي الأصول علاقة إيجابية مع سيولة المصارف التجارية.

– **جودة الأصول (AQ): Assets Quality**: في هذه الدراسة يتم استخدام نسبة القروض المتعثرة كنسبة مئوية من إجمالي القروض كمؤشر لجودة أصول المصرف، ويتعلق ذلك باحتمالية الخسارة نتيجة عدم قدرة المقرض على سداد مدفوعات أي نوع من الالتزامات.

إدارة الأصول أمر بالغ الأهمية لأداء المصارف التجارية، وتساعد في تقليل الخسائر من خلال فهم مدى كفاية رأس مال المصرف واحتياجات خسائر القروض في أي فترة زمنية، والحفاظ على جودة الأصول هي سمة أساسية من سمات العمل المصرفي (Majumder et al., 2017)، ويمكن القول أنه مع زيادة القروض المتعثرة يقل الأداء المصرفي، وبالتالي من المتوقع أن يكون لنسبة القروض المتعثرة كنسبة مئوية من إجمالي القروض علاقة سلبية مع سيولة المصارف التجارية.

– **حجم المصرف (Bank Size (SIZE)**: وفقا لفرضية الحجم فإن المصارف الكبيرة أكثر قدرة على استخدام مزايا وفورات الحجم في المعاملات وقد يؤدي هذا إلى تركيز أكبر وأداء أعلى، حيث تقل وفورات الحجم من تكلفة الإنتاج (Li et al., 2017)، وهذا مما يسمح لهم بالاستثمار في الأصول ذات المخاطر العالية مثل القروض، وفي المقابل تحاول المصارف الصغيرة الاحتفاظ بسيولة كافية لمواجهة السحوبات المفاجئة.

تماشيا مع أهداف البحث تقيس هذه الدراسة حجم المصرف باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف، وقد تم استعمال هذا المؤشر من قبل العديد من الدراسات السابقة {أنظر ماثلاً: Vodova (2011)؛ Vodova (2012)؛ Roman & Sargu (2015)؛ Singh & Sharm (2016)؛ Al-Homaidi, et. al (2019)}، وبالتالي من المتوقع أن يكون لحجم المصرف علاقة سلبية مع نسبة سيولة المصارف التجارية.

#### (ب) مؤشرات الاقتصاد الكلي:

– **معدل التضخم (INF) Inflation Rate**: هذا المؤشر يشير إلى الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات، ونتيجة لذلك تتخفف القوة الشرائية للمستهلك، يعتبر التضخم من أهم العوامل المؤثرة على نشاط المصارف والبيئة الاقتصادية، تم إعطاء اهتمام كبير لفحص الارتباط بين السيولة المصرفية ومعدل التضخم {أنظر ماثلاً: Tesfaye (2012)؛ Horváth et. al (2014)؛ Moussa (2015)؛ Bhati et. al (2015)}، ومع ذلك كانت النتائج غير متسقة للغاية وتناقض واضح وغامض فيما يتعلق بالتضخم كعامل محدد للسيولة المصرفية، وبالتالي لا توجد أي توقعات مسبقة فيما يتعلق بتأثير التضخم على السيولة المصرفية.

– **النمو الاقتصادي (GDP) Economic Growth**: يشير الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى أن النشاط الاقتصادي للبلاد في حالة نمو، تقيس هذه الدراسة النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث يعد أحد أهم المؤشرات لقياس قوة اقتصاد البلد، وبذلك عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي في نمو سوف يؤثر على القطاعات الاقتصادية والظروف الاقتصادية بشكل إيجابي، خاصة عندما يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي السليم الذي ستؤثر فيه الظروف الاقتصادية إيجاباً على العرض والطلب على القروض والودائع، وبهذا المعنى، تميل الربحية إلى الارتفاع مع زيادة الطلب على الإقراض للمصارف (Athanasoglou et al., 2008)؛

(Alper and Anbar 2011)، وبالتالي فإننا نتوقع علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والسيولة المصرفية.

- أسعار النفط (Oil Prices (OP): تعتمد اقتصادات دول الخليج بشكل كبير على إنتاج النفط وسعره، ولذلك التصور السائد عند الباحثين هو أن انخفاض سعر النفط له تأثير سلبي على حجم الودائع التي تمثل المصدر الرئيسي للمصارف التجارية، في ضوء ذلك هناك حاجة ملحة لتقييم تقلب أسعار النفط وانخفاضه وتأثير ذلك على السيولة في المصارف التجارية، وعليه من المتوقع وجود علاقة إيجابية بين سعر النفط وسيولة المصارف التجارية.

#### 4- منهجية الدراسة والنموذج المستخدم:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تقدير العوامل المؤثرة على سيولة المصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2011 - 2020، ومن خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية والمعروفة ببيانات البانل (Panel Data) التي تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلافات بين الوحدات المقطعية، وبعد النظر في مخرجات تقدير المربعات الصغرى العادية (OLS) والمتمثلة في تقدير الانحدار لثلاث نماذج أساسية لبيانات البانل (نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model، نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model، نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model)، وبالإضافة إلى إجراء الاختبارات التشخيصية ذات الصلة بهذه النماذج لتحديد ما إذا كان هناك وجود لأي مشكل من مشكلات الاقتصاد القياسي، نظراً إلى خصائص هذه الدراسة وطالما تم التعرف على مشكل الارتباط التسلسلي (Autocorrelation) ومشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) بالإضافة إلى مشكلة المنشأ الداخلي (Endogeneity) كمشكلات موجودة بطبيعة بيانات هذه الدراسة، وإذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح يمكن أن تنتج عدم كفاءة في تقدير المعامل والتحيز في تقدير القيم، وبالتالي لعلاج هذه المشكلات تم استخدام نماذج البانل الديناميكية بالإعتماد على طريقة العزوم المعممة (Generalized Method of Moments)، وقد ابتكر هذه المنهجية (Arellano and Bond 1991; Blundell, R., & Bond, S. 1998)، لتستخدم بشكل رئيس لنماذج البانل الديناميكية، وبالتحديد تم تطبيق طريقة مقدر الفروق للعزوم المعممة ذات المرحلتين (Two Step Difference GMM)، وهو نهج الخطأ المعياري القوي الذي طور (Windmeijer 2005)، وذلك لجعل المقدرات متسقة وأكثر ملاءمة وخالية من التحيز، في هذا الصدد حدد (Delis & Kouretas 2011) بغاية أن منهجية Blundell-Bond مناسبة في حساب التكوين الديناميكي للمعادلة، بالإضافة إلى التحكم في المشاكل سابقة الذكر.

#### - توصيف النموذج:

يحاول النموذج العام للدراسة التحقق من أثر المتغيرات الخاصة بالمصرف ومحددات الاقتصاد الكلي كعوامل محددة لسيولة المصارف التجارية، وبالنظر إلى ميزات البيانات الخاصة بهذه الدراسة، نستخدم النموذج الآتي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \delta Y_{it-1} + \beta_{1-9} X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

بحيث أن:

$Y_{it}$  = تمثل السيولة للمصرف  $i$  ( 1.....61 ) وفي الفترة  $t$  ( 1.....9 ) .

$\beta_0$  = تمثل قيمة الثابت.

$\delta$  = سرعة التكيف مع التوازن.

$Y_{it-1}$  = تمثل فترة أبطأ واحدة لنسبة السيولة للمصرف  $i$  في الوقت  $t$  كما يعبر عنها LIQ.

$\beta_0 - \beta_1$  = تمثل معاملات معامل النموذج.

$X_{i,t}$  = تمثل المتغيرات المفسرة.

$\varepsilon_{it}$  = تمثل حد الخطأ العشوائي.

## 5- النتائج التجريبية:

يتم فصل النتائج التجريبية إلى إحصائيات وصفية للمتغيرات ومصنوفة ارتباط المتغيرات وفحص الإقتصادي القياسي.

### 5-1 الإحصاء الوصفي للمتغيرات:

بناء على مراجعة الأدبيات وتحديد بعض المتغيرات الجديرة بالملاحظة والتي كان من المتوقع أن يكون لها تأثير رئيسي على سيولة المصارف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، يرد ملخص للإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة في الجدول 2، وبنوده تشمل متوسطات المقاييس وانحرافات المعيارية، مع وصف تقلباتها (القيم الدنيا والقصى)، وقد لوحظ أن المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي لديها متوسط نسبة الودائع إلى الأصول 68.365% خلال فترة الدراسة، وهذا يعني ارتفاع متوسط معدل الإيداع في المصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، وفيما يتعلق بهذه النسبة هناك اختلافات كبيرة بين المصارف العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، بحد أدنى للقيمة 8.856% وبحد أقصى 90.086%، هناك أيضا فرق واضح بين القيم الدنيا والقصى، ومن خلال جدول الاحصاء الوصفي يمكن ملاحظة عدم وجود القيم المتطرفة في متغيرات الدراسة.

جدول 2: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

Variable	Mean	Min	Max	S.D
LIQ	26.261	4.8343	95.2018	12.051
ROAE	9.959	-8.5713	28.6107	8.844
CAR	19.0262	6.2300	47.5400	4.8555
OE	41.860	16.0000	154.0286	14.937
Dep	68.365	0.3356	139.5266	16.694
AQ	4.253	0.0678	37.0867	3.280
size	16.896	11.7072	20.7480	1.930
INF	1.607	-2.5403	5.8262	1.829
GDP	2.533	-8.6853	13.3752	3.873
OILP	73.786	40.7600	109.4500	26.892

### 5-2 مصنوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية:

يقدم الجدول رقم (1) بالملحق معلومات حول مصنوفة الارتباط بين المتغيرات قيد الدراسة للتأكد من خلو نموذج الدراسة من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند التقدير، بحيث أن معاملات الارتباط المتعدد تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مفسر بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية، حيث إن هذا المشكل قد يؤدي إلى تضخيم

الأخطاء القياسية لمقدرات المعاملات، مما يؤدي إلى فترات ثقة كبيرة للمعاملات وقيمة صغيرة جدا لـ t-statistic. (Berry & Feldman, 1985)، حيث يمكن للارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) أن يشوه دقة تقدير معاملات الانحدار وأن يجعل القيم المقدرة للمعاملات حساسة للتقلبات الصغيرة في البيانات، ويفترض أن هناك مشكل الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات التفسيرية إذا تجاوزت قيمة الارتباط القيمة الحدية 80% (Lee et al., 2013).

بالتالي، توضح مصفوفة الارتباط أن نسبة التكلفة إلى الدخل (OE) ونسبة القروض المتعثرة كنسبة مئوية من إجمالي القروض (AQ) يمثلان أعلى الارتباطات مع مؤشر الربحية (ROAE)، ب: -0.51 و -0.54 على التوالي، حيث تظهر نتائج الجدول معامل ارتباط سلبي ومهم إحصائياً عند مستوى معنوية 1٪، وهذا يعني أن الدرجة التي تقلل بها المصارف التجارية من التكاليف ومن القروض المتعثرة تزيد من أداؤها وربحياتها، وهي حقيقة أساسية في تقييم المصارف.

توضح مصفوفة الارتباط كذلك أن الارتباطات بين المتغيرات التفسيرية لها معاملات صغيرة، وهذا ما يؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات التفسيرية بالنموذج قيد الدراسة.

### 3-5 تحليل ومناقشة النتائج:

يلخص الجدول 3 النتائج التجريبية لنموذج البحث، وقبل البدء في تفسير نتائج التقدير لا يزال يتعين التعامل مع العديد من القضايا من أجل تصميم نموذج مناسب، حيث يجب التأكد من أن المتغيرات الادواتية المستخدمة في تقدير النموذج صحيحة، لذلك يقدم اختبار Sargan الذي يختبر الارتباط بين المتغيرات الادواتية وشروط الخطأ العشوائي لعلاقة الانحدار في النموذج الإحصائي، وأنه بموجب الفرضية الصفرية فإن المتغيرات الادواتية غير مرتبطة بالحد العشوائي، ووفقاً لنتائج الدراسة لا يظهر اختبار Sargan أي دليل على ارتباط المتغيرات الادواتية مع الحد العشوائي، لذلك لا يمكننا رفض فرضية عدم الارتباط التي تنص على عدم ارتباط المتغيرات الادواتية مع الحد العشوائي لنموذج الدراسة، أيضاً لا ترفض اختبارات Arellano-Bond القيمة الصفرية لعدم وجود الارتباط الذاتي (Autocorrelation) من الدرجة الثانية للأخطاء (AR(2)، ويشير هذا إلى أن التقديرات متسقة في النموذج الحالي، وحيث أن القيمة الاحتمالية  $Prob > chi^2$  لاختبار Wald  $chi^2$  أقل من 1% (0.0000) مما يشير إلى أن الملاءمة جيدة لمجموعة البيانات بالإضافة إلى أن المتغيرات مهمة ومحددة بشكل صحيح، وإلى صلاحية المتغيرات المستقلة للتنبؤ بقيم المتغير التابع المتمثلة في LIQ كمقياس لسيولة المصارف التجارية.

بالإضافة إلى ذلك أحد أهم جوانب الدراسة الحالية هو التقدير القوي لمتغير السيولة LIQ المتأخرة (فترة إبطاً المتغير التابع)، تتحقق النتيجة بدقة من الطبيعة الديناميكية التي يتم فيها تحديد النموذج حيث بلغت  $\delta$  (0.6505848) مما يدل على أن السيولة تميل إلى المثابرة أو الاستمرار بشكل معتدل، وبالتالي نجد من هذه الدراسة أن السيولة في الفترة الماضية كان لها تأثير كبير على السيولة الحالية، حيث كلما زادت السيولة في الفترة الماضية بمقدار نقطة واحدة ستزيد نسبة السيولة الحالية بنحو 0.650 مرة.

فيما يتعلق بأهمية العلاقة بين المتغيرات الخاصة بالمصرف والسيولة، يتضح أن العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) كمؤشر للربحية وأثره على مؤشر السيولة سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5٪، وهذا يعني أن الدرجة التي يزيد فيها العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) للمصرف بدول الخليج بمقدار نقطة مئوية

واحدة، يقلل من السيولة لديها بمقدار (-0.033821)، وتتوافق هذه النتيجة السلبية مع التوقعات ومع النظرية الاقتصادية ومع نظرية التمويل التي تنص على أن الهدف الرئيس لنشاط أي مصرف هو الربحية، وهذا الهدف مشابه للسيولة من حيث إن محاولة المصرف لتحقيق ربحية أعلى ستؤدي إلى تآكل السيولة والعكس صحيح، كما تتوافق هذه النتيجة مع الدراسات التجريبية السابقة (Al-Homaidi, et al., 2019)، وهذا يعني أن زيادة رغبات المصرف أو الملاك في تحقيق أقصى عائد قد يترك أثراً سلبياً على مستوى السيولة ودرجة الأمان.

جدول 3: معاملات نماذج الدراسة المقدرة باستخدام ( GMM )

Variable	LIQ		
	Coef.	Std. Err.	Z-stat
Liquidity (Lag t= -1)	0.6505848***	0.0142554	45.640
ROAE	-0.033821**	0.0122310	-2.770
CAR	0.056747	0.0437915	1.300
OE	-0.014074*	0.0082525	-1.710
Dep	0.023934**	0.0108642	2.200
AQ	0.292076***	0.0706238	4.140
size	-0.159560	0.2283811	-0.700
INF	0.172910***	0.0498796	3.470
GDP	0.164751***	0.0259210	6.360
OILP	0.005051**	0.0020380	2.480
Constant	7.122104	5.0700570	1.400
Sargan test (p-value)	0.2370		
AR(1) test	z = -4.5039 p-value = 0.0000		
AR(2) test	z = 1.7075 p-value = 0.0877		
Wald test /Prob > chi2	0.0000	6982.87	
N. instruments / N. groups	54 / 61		
Observations	549		

ملاحظة / \*\*\* و \*\* و \* تعني المعلمة ذات دلالة إحصائية عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي.

تبين أن نسبة كفاية رأس المال (CAR) لها تأثير إيجابي على سيولة المصرف ولكن كان هذا الأثر غير معنوي، حيث كانت قيمة z عنده هي (1.300) وبمستوى دلالة أكبر من 0.05، حيث تتوافق هذه النتيجة الإيجابية مع التوقعات البحثية، كما تتوافق هذه النتيجة الإيجابية مع (Singh & Sharma 2016)، فارتفاع مستويات الأصول الدائمة والمتاحة التي يحتفظ بها المصرف وبشكل كافٍ للتعامل مع الخسائر والتهديدات التشغيلية قد تولد نسبة من الأصول السائلة، والتي بدورها قد تظهر أنه في وضع أفضل لمواجهة عمليات السحب المفاجئة، ومن خلال جدول الإحصاء الوصفي نلاحظ أن المصارف التجارية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع برأس مال جيد مع نسب كفاية رأس المال (CAR) وكانت متوسط رسملة المصارف (19%)، فهي أعلى بكثير من الحد الأدنى

لمتطلبات بازل 3 (10.50%). فهي بالفعل تعمل على تعزيز الاستقرار المالي، وهو يعني ضمناً أن الدرجة التي يقوم بها المصرف بزيادة معدل كفاية رأس ماله تزيد من كمية السيولة لديه.

تبين أن معامل الكفاءة التشغيلية (EM) له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% على مقياس السيولة، وهذا يعني أن الدرجة التي تقلل بها المصارف التجارية من النفقات تزيد من كمية السيولة لديها، لذلك، يستنتج أن المصارف الأكثر كفاءة لديها معدلات سيولة أفضل في دول مجلس التعاون الخليجي، ولا تتوافق هذه النتيجة مع ما توصل له (Munteanu, I. (2012).

بينت النتائج أن نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول (DEP) لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على سيولة المصارف التجارية عند مستويات 5%، وهذا يعني أن الدرجة التي تزيد بها الودائع إلى إجمالي الأصول (DEP) للمصرف بدول الخليج بمقدار نقطة واحدة، يزيد من معدلات السيولة لديها بمقدار (-0.023934)، وتتوافق هذه النتيجة السلبية مع التوقعات البحثية، كما تتوافق هذه النتيجة الإيجابية مع النتيجة التي توصل لها (Singh & Sharma (2016).

على عكس التوقعات فإن جودة الأصول (AQ) لها تأثير إيجابي على سيولة المصارف التجارية وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعني أن الدرجة التي تزيد بها نسبة القروض المتعثرة كنسبة مئوية من إجمالي القروض للمصرف بدول الخليج بمقدار نقطة واحدة، يزيد من معدلات السيولة لديها بمقدار (0.292076)، ولا تتوافق هذه النتيجة مع ما توصل له كل من (Roman & Sargu 2015; Munteanu, I. 2012).

توضح النتائج أيضاً وجود أثر سلبي بين حجم المصرف (size) وسيولة المصارف التجارية ولكن كان هذا الأثر غير معنوي، حيث كانت قيمة z عنده هي (-0.700) وبمستوى دلالة أكبر من 0.05، وتتوافق هذه النتيجة السلبية مع التوقعات البحثية، كما تتوافق مع أغلب الدراسات التجريبية السابقة تقريبا، باستثناء النتيجة التي توصل إليها (Malik and Rafique (2013) يجد تأثيراً إيجابياً لحجم المصرف على الاحتفاظ بالسيولة وهذه النتيجة الإيجابية لا تتوافق مع فرضية "أكبر من أن تفشل".

فيما يتعلق بأهمية العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي وسيولة المصارف، يتضح أن تأثير معدل التضخم على السيولة المصرفية المقاسة موجب وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وتتوافق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة (Moussa 2015; Vodová, P. 2012; Singh & Sharma, 2016)، في حين لا تتفق مع ما توصل له (Malik and Rafique (2013).

بينت النتائج كذلك أن معدل النمو الاقتصادي له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على سيولة المصارف التجارية عند مستوى المعنوية 5%، وهذا يعني أن الدرجة التي يزيد بها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP بدول الخليج بمقدار نقطة واحدة، تزيد من معدلات السيولة لدى المصارف التجارية العاملة بهذه الدول بمقدار - (0.164751)، وتتوافق هذه النتيجة الإيجابية مع توقعاتنا البحثية.

أخيراً، تؤثر أسعار النفط بشكل إيجابي على سيولة المصارف التجارية، وكانت أسعار النفط إيجابية وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، مما يعكس الاستفادة الكبيرة لأداء المصارف التجارية في هذه المنطقة من أسعار النفط المرتفعة والموارد المالية التي تتحقق من وراء إنتاج النفط للمنطقة.

## 10- الخلاصة:

استهدفت هذه الدراسة التحقق من العوامل المؤثرة على سيولة المصارف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي لبيانات بانل متوازنة (Balanced panel data) تم الحصول عليها من 61 مصرفاً للفترة من 2011 إلى 2020، ولتقدير نموذج الدراسة تم استخدام طريقة العزوم المعممة (Generalized Method Of Moments (GMM) وبالتحديد طريقة مقدر الفروق للعزوم المعممة ذات المرحلتين (Two Step Difference GMM)، حيث خلصت النتائج إلى أن العوامل الرئيسية الخاصة بالمصرف والتي لها تأثير إحصائي إيجابي كبير على سيولة المصارف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة هي نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول (Dep)، ومعدل جودة الأصول (AQ)، في حين أن النسب التي لها تأثير إحصائي سلبي كبير على سيولة المصارف هي معدل العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE)، ومعامل الكفاءة التشغيلية (OE)، وبالمثل وجدت الدراسة أن عوامل الاقتصاد الكلي المتمثلة في معدل التضخم (Inf)، ومعدل النمو الاقتصادي المتمثل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، وأسعار النفط (OilP)، لها تأثير إحصائي إيجابي معنوي على سيولة المصارف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة، وتعتبر أسعار النفط والتضخم من أهم العوامل المحددة لأداء المصارف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي.

يتضح تماماً من هذه الدراسة أن تعزيز السيولة في الصناعة المصرفية أمر لا بد منه، حيث تمهد الطريق لمنح الثقة للعملاء للنشاط المالي في جميع أنحاء العالم، ولهذا فإن الدراسة توصي مديري المصارف بزيادة الاهتمام بالسيولة المصرفية والأصول السائلة والاستثمار فيها نظراً إلى أهميتها في تعزيز وتحسين القطاع المصرفي، والعمل على التنبؤ بمعامل التضخم لنقادي الأثر السلبي الناجم عنه باتجاه الأداء المصرفي بشكل عام، كذلك العمل على تخفيض التكاليف بقدر الإمكان نظراً لأثرها السلبي على الأداء المصرفي بشكل عام، وكذلك ضرورة القيام بالتقييم والتحليل المالي من وقت لآخر لمواكبة الابتكارات والاستراتيجيات التنظيمية والرقابية مثل اللوائح التنظيمية الصادرة عن لجنة بازل، كما توصي الدراسة أيضاً الباحثين المستقبليين بمزيد من البحث التجريبي لشرح الدور التي تلعبه العوامل الداخلية والخارجية على المزيد من المتغيرات التابعة التي تمثل مقاييس للأداء والتي يمكن أن تشمل المزيد من المتغيرات بخلاف تلك المستخدمة في هذه الدراسة.

## المراجع:

- هندي، منير إبراهيم (2002) إدارة الأسواق و المنشآت المالية : منشأة المعارف بالاسكندرية.
- كرومي، آسية (2017). مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية وأثرها على ربحيتها دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2005-2014). *مجلة روى اقتصادية*, 7(12), 317-330.
- بخيت، محمد بهاء الدين (2019). دور المؤشرات المحاسبية في تفسير العلاقة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية*, 6(1), 257-296.
- بخيت، محمد بهاء الدين ؛ عز الدين، أسر حسن. (2018). أثر المحتوى المعلوماتي للسيولة المصرفية على ربحية البنوك التجارية. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*, 2(2), 116-152.
- Adebayo, O., David, A. O., & Samuel, O. O. (2011). Liquidity management and commercial banks' profitability in Nigeria. *Research Journal of Finance and Accounting*, 2(7/8), 24-38.

- Al-Hassan, A., Khamis, M. Y., & Oulidi, N. (2010). The GCC Banking Sector: Topography and Analysis. *IMF Working Papers*, 10(87), 1–46.
- Al-Homaidi, E. A., Tabash, M. I., Farhan, N. H., & Almaqtari, F. A. (2019). The determinants of liquidity of Indian listed commercial banks: A panel data approach. *Cogent Economics & Finance*, 7(1), 1616521.
- Alper, D., & Anbar, A. (2011). Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Bank Profitability: Empirical Evidence from Turkey. *Business and Economics Research Journal*, 2(2), 139–152.
- Athanasoglou, P. P., Brissimis, S. N., & Delis, M. D. (2008). Bank-Specific, Industry-Specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 8(18(2)), 121–136.
- Berry, W. D., & Feldman, S. (1985). The multiple regression model: a review. Multiple regression in practice. Newbury Park, CA: Sage University Paper, 9-17
- Bhati, S., Zoysa, A. D., & Jitaree, W. (2015). Determinants of liquidity in nationalised banks of India.
- Bhati, S., Zoysa, A. De, & Jitaree, W. (2015). Determinants of liquidity in nationalised banks of India. In *World Finance & Banking Symposium*, 1–11.
- Choon, L. K., Hooi, L. Y., Murthi, L., Yi, T. S., Shven, T. Y., & A. (2013). The determinants influencing liquidity of Malaysia commercial banks, and its implication for relevant bodies: evidence from 15 Malaysian commercial banks. Unpublished PhD Dissertation). Universiti Tunku Abdul Rahman, Kampar. , 16)).
- Commercial Banks' Profitability in Nigeria. *Research Journal of Finance and Accounting*, 28(7), 24–39.
- Cucinelli, D. (2013). The Determinants of Bank Liquidity Risk within the Context of Euro Area. *Interdisciplinary Journal of Research in Business*, 2(10), 51–64.
- Delechat, C., Henao Arbelaez, C., Muthoora, P. S., & Vtyurina, S. (2014). The Determinants of Banks' Liquidity Buffers in Central America. *IMF Working Papers*, 12(301), 83–129.
- Hackethal, A.i | Rauch, C.ii | Steffen, S.iii | Tyrell, M. i., & October. (2010). Determinants of Bank Liquidity Creation. *SSRN ELECTRONIC JOURNAL*, SSRN Elect.
- Horváth, R., Seidler, J., & Weill, L. (2014). Bank capital and liquidity creation: Granger-causality evidence. *Journal of Financial Services Research*, 45(3), 341–361.
- Javaid, S., & Alalawi, S. (2018). Performance and profitability of Islamic banks in Saudi Arabia: An empirical analysis. *Asian Economic and Financial Review*, 8(1), 38-51.
- Lee, K. C., Lim, Y. H., Lingesh, T. M., Tan, S. Y., & Teoh, Y. S. (2013). The determinants influencing liquidity of Malaysia commercial banks and its implication for relevant bodies: Evidence from 15 Malaysia commercial banks (Doctoral dissertation, UTAR), 1-113.



- Li, Y., Nie, D., Zhao, X., & Li, Y. (2017). Market structure and performance: An empirical study of the Chinese solar cell industry. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 70, 78-82.
- Malik, M. F., & Rafique, A. (2013). Commercial Banks Liquidity in Pakistan : Firm Specific and Macroeconomic Factors. *The Romanian Economic Journal*, (48), 139–154.
- Moussa, M. A. Ben. (2015). The Determinants of Bank Liquidity : Case of Tunisia. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 5(1), 249–259.
- Munteanu, I. (2012). Bank liquidity and its determinants in Romania. *Procedia Economics and Finance*, 3, 993-998.
- Munteanu, I. (2012). Bank liquidity and its determinants in Romania. *Procedia Economics and Finance*, 3, 993-998.
- Nathaniel Beck and Jonathan N . Katz Source. (1995). What to do ( and not to do ) with Time-Series Cross-Section Data Author ( s ). *The American Political Science Review*, 89(3), 634–647.
- Reed, W. R., Ye, H., Reed, W. R., & Ye, H. (2011). Which panel data estimator should I use? Which panel data estimator should I use? *Applied Economics*, 43(8), 985–1000.
- Roman, A., & Sargu, A. C. (2015). The impact of bank-specific factors on the commercial banks liquidity: Empirical evidence from CEE countries. *Procedia Economics and Finance*, 20, 571-579.
- Singh, A., & Sharma, A. K. (2016). An empirical analysis of macroeconomic and bank-specific factors affecting liquidity of Indian banks. *Future Business Journal*, 2(1), 40–53.
- Singh, A., & Sharma, A. K. (2016). An empirical analysis of macroeconomic and bank-specific factors affecting liquidity of Indian banks. *Future Business Journal*, 2(1), 40-53.
- Tesfaye, T. (2012). Determinants of Banks Liquidity and their Impact on Financial Performance: empirical study on commercial banks in Ethiopia. *Unpublished Master's Thesis. Addis Ababa University. Ethiopia.*
- Vodová, P. (2011a). Determinants of Commercial Bank ' s Liquidity in Slovakia. *Proceedings of 13th International Conference on Finance and Banking*, 740–747.
- Vodová, P. (2011b). Liquidity of Czech Commercial Banks and its Determinants. . *International Journal of mathematical models and methods in applied sciences*, 5(6), 1060–1067.
- Vodová, P. (2012). Determinants of commercial banks ' liquidity in Poland. *Proceedings of 30th International Conference Mathematical Methods in Economics*, 50(2), 962–967.
- Vodová, P. (2013). Determinants of Commercial Banks' Liquidity in Hungary. *Finansowy Kwartalnik Internetowy E-Finanse*, 9(4), 64–71.

:Appindexes الملاحق

جدول 1 مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

Variables	LIQ	ROAE	CAR	OE	Dep	AQ	size	INF	GDP	OILP
<b>LIQ</b>	1									
<b>ROAE</b>	-0.04	1								
<b>CAR</b>	0.21***	0.06	1							
<b>OE</b>	0.12**	-0.51***	0.01	1						
<b>Dep</b>	0.23***	0.13**	0.18***	-0.06	1					
<b>AQ</b>	0.104*	-0.54***	-0.02	0.25***	-0.12**	1				
<b>size</b>	0.21***	0.32***	0.17***	-0.45***	0.21***	-0.12**	1			
<b>INF</b>	0.13**	0.11**	-0.02	-0.05	0.01	-0.14***	-0.09*	1		
<b>GDP</b>	0.11**	0.24***	0.07	-0.06	-0.07	-0.09*	-0.01	0.44***	1	
<b>OILP</b>	0.12**	0.097*	0.13**	0.03	-0.09*	-0.02	-0.09*	0.29***	0.42***	1

• \*\* \*\*\* significant at 5%, 1%, 10%.